

النظرية العامة للقرار الإداري في ظل المستجدات الإلكترونية

The General theory of Administrative Decision-making in light of Electronic developments

خليفي وردة. جامعة عباس لغرور خنشلة

warda.khelifi@univ-khenchela.dz.

تاريخ الارسال: 2023-12-29 تاريخ القبول: 2024-01-14 تاريخ النشر: 2023-10-25

Abstract

This research paper aims to address the effects resulting from the application of modern information and communication technologies on the general theory of administrative decision-making. The emergence of what is known as electronic administrative decision, differing in its concept, components, and accessibility means from traditional administrative decisions, has been identified. Despite the positive aspects of digitization in the realm of administrative decisions, particularly in improving public service and enhancing the administration's relationship with citizens, the absence of legal and regulatory texts governing the methods of operation in this new paradigm has posed a barrier to the transition of traditional administrative decisions to the digital world.

Keywords: Decision; Administrative; Digitization; Electronic; Technology

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة الآثار المترتبة عن تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة على النظرية العامة للقرار الإداري، وقد تم التوصل إلى ظهور ما يعرف بالقرار الإداري الإلكتروني الذي يختلف من حيث مفهومه وأركانه ووسائل نفاذه عن القرار الإداري بمفهومه التقليدي، إلا أنه وبالرغم من إيجابيات العمل بنظام الرقمنة في مجال القرار الإداري سيما على تحسين الخدمة العمومية وترقية علاقة الإدارة بالمواطن، إلا أن غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تنظم أساليب العمل بهذا النمط الجديد، شكل عائقا أمام انتقال القرار الإداري التقليدي إلى العالم الرقمي.

الكلمات المفتاحية: القرار ، الإداري، الرقمنة،
الإلكتروني، التكنولوجيا

مقدمة:

يشهد عالمنا اليوم منذ نهاية القرن الماضي ثورة معلوماتية لم يسبق لها مثيل، من تطور هائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، مما حول العالم إلى قرية صغيرة، وأصبحت الدول المتقدمة الكترونياً تهدف إلى تصريف أعمالها عبر ما يعرف بالحكومة الذكية.

حيث انتشرت مفاهيم جديدة كالإدارة الالكترونية، وأصبحنا نسمع بمصطلحات قانونية حديثة كالمرفق العام الالكتروني، والعدالة الالكترونية، والعقد الإداري الالكتروني و القرار الالكتروني.

ولعل من بين أهم المفاهيم التي عرفت تطوراً من خلال الثورة الرقمية هو مفهوم القرار الإداري، ذلك أن القرار الإداري هو عصب الإدارة العامة وشريانها الأساسي، فبواسطته تمارس معظم الأعمال الإدارية، وتؤدي مختلف الخدمات العمومية.

وقد أثر النظام المعلوماتي الجديد على النظرية العامة للقرار الإداري، سواء من حيث مفهومه أو أركانه، وكذا وسائل نفاذه، مما جعل القرار الإداري الالكتروني يختلف من حيث أحكامه وتفصيله عن القرار الإداري التقليدي، وهو ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المعلوماتية على النظرية العامة للقرار الإداري؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ماهو مفهوم القرار الإداري الإلكتروني؟

- كيف تؤثر الرقمنة على القرار الإداري؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان مفهوم القرار الإداري الإلكتروني.

- بيان أثر الرقمنة على أركان القرار الإداري.

-مدى تأثير الرقمنة على نفاذ القرار الإداري.

ولدراسة موضوع النظرية العامة للقرار الإداري في ظل المستجدات الالكترونية تم تقسيمه إلى الخطوة التالية:

2. الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الالكتروني.

3. تأثيرات الرقمنة على النظرية العامة للقرارات الإدارية

2. الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الالكتروني

يعتبر القرار من بين أهم الوسائل القانونية التي تفصح الإدارة من خلالها عن بيان إرادتها، ولما كان لزاما على الإدارة أن تقدم خدماتها بما يتماشى مع متطلبات الأفراد فهي ملزمة بمواكبة التطورات وتكييف أعمالها حسب المستجدات الحاصلة من أجل ضمان تقديم أحسن الخدمات.

وعليه سيتم التطرق في هذا المحور إلى دراسة ماهية القرار الإداري الالكتروني.

1.2 مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

لبيان مفهوم القرار الإداري الالكتروني لابد من تحديد تعريفه وبيان أهميته

2.2 تعريف القرار الإداري الالكتروني

لم يعرف المشرع الجزائري القرار الإداري الالكتروني، كما أننا لم نعثر على تعريف الجهات القضائية الإدارية، لذلك سنستعين بالتعريفات الفقهية وفقا لما يأتي:

- "القرار الإداري الالكتروني عبارة عن مستند الكتروني يعبر عن الإرادة الملزمة والمنفردة للإدارة بقصد ترتيب أثر قانوني معين" (البدواوي، 2020)، وبحسب هذا التعريف فإن القرار الإداري الالكتروني لا يختلف من حيث جوهره عن القرار الإداري التقليدي فهو عمل انفرادي إداري يرتب أثرا قانونيا، لكن وسيلة التعبير عن إرادة الإدارة تتم بشكل الكتروني فقط.

كما تم تعريفه أيضا بأنه " تلقي الإدارة العامة الطلب الالكتروني على موقعها الالكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه الكترونيا، وإعلان صاحب الشأن على بريده الالكتروني، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون جائزا وممكنا قانونا، ابتغاء المصلحة العامة" (الأحبابي، 2018، صفحة 99، 98).

وعليه يتضح أن التعريف الأخير كان أكثر وضوحا من الأول، حيث لخص جميع الإجراءات الالكترونية التي يمر بها القرار الإداري الالكتروني، كما أنه ذكر بعض أركان القرار الإداري الالكتروني كالاختصاص والمحل والغاية.

يستنتج من التعريفات السابقة أن القرار الإداري الالكتروني لا يختلف عن القرار الإداري التقليدي إلا في الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل الكترونية وتدفقات الأنترنت والبريد الالكتروني في التعبير عن الإرادة، وكذلك في تبليغ القرار الإداري ونشره عبر المواقع الالكترونية الخاصة بالإدارة، بحيث تعد الرسالة الالكترونية المعبرة عن البيانات تعبيراً عن الإرادة (مختاري، صفحة 05).

3.2 أهمية القرار الإداري الالكتروني

يحقق العمل بنظام الإدارة الالكترونية في مجال القرارات الإدارية العديد من الفوائد، نذكر منها ما يلي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية الطويلة والتخفيف من البيروقراطية، وتمكين الموظفين الإداريين من التخلص من الأعداد الهائلة من الأوراق التي تعج بها مكاتب الأرشيف.

-إن التسيير البيروقراطي السائد في الإدارة العمومية الجزائرية يجعل من الحصول على المعلومة مطلبا بعيد المنال تصاحبه عقبات شتى خاصة، وأن الإدارة عادة ما ترفض تمكين المواطنين من التعليمات والمذكرات المتعلقة بتسيير المرفق العام، لذلك فإن تفعيل نظام المرفق العام الالكتروني للوصول إلى الحكومة الالكترونية يجعل من المعلومة متوفرة لطالب

الخدمة عن بعد وتفرض درجة أعلى من الشفافية في إتاحة المعلومات وتبادلها (رضوان، 2005، صفحة 33، 29).

- تحقيق السرعة في اتخاذ القرار، فقد ساعدت الإدارة الالكترونية على اختصار الكثير من الوقت في اتخاذ بعض الإجراءات المطلوبة قانونا، كالإعلان الالكتروني عن مسابقات التوظيف أو طلب رأي لجنة معينة.

- تسهيل عملية الرقابة على أعمال الإدارة، إذ أن العمل بنمط الإدارة الالكترونية يسهل عملية الرقابة على أركان القرار الإداري، وبالتالي التأكد من مشروعية القرارات الالكترونية الصادرة عن مختلف الأجهزة الإدارية، مما يساعد على إرساء دعائم دولة القانون.

4.2 الأساس القانوني للقرار الإداري الالكتروني

إن البحث عن الأساس القانوني للقرار الإداري الالكتروني، يراد منه البحث عما إذا كان ثمة نصوص قانونية تجيز العمل صراحة للجهات الإدارية المختصة بتقنية القرار الإداري الالكتروني.

الواقع أنه لا يوجد نص قانوني صريح يجيز للإدارة صراحة بأن تصدر قراراتها الكترونيا لا ورقيا، وبالرجوع إلى تعريف القرار الإداري التقليدي والذي هو عبارة عن عمل إرادي انفرادي صادر عن الإدارة يقصد منه إحداث أثر قانوني معين، فالنظرية العامة للقرار الإداري لم تلزم الإدارة بنمط معين للتعبير عن إرادتها، فقد يكون القرار الإداري مكتوبا أو شفاهيا، كما قد يكون قرارا إيجابيا أو ضمنيا، كما يمكن أن يصدر في شكل ورقى أو الكترونيا.

عليه يمكننا القول أنه ومن الناحية النظرية فإن القانون لم يمنع الإدارة من استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في مجال قراراتها الإدارية، بل بالعكس نجد أن بعض النصوص القانونية تشجعها على العمل وفق التقنيات الحديثة لتحسين خدماتها، حيث نصت المادة 06 من المرسوم رقم: 88-131 المؤرخ في: 04 جويلية 1988 الذي ينظم علاقة

الإدارة بالمواطن (مرسوم رقم 88-131 المنظم لعلاقة الإدارة بالمنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن، 1988) على أن: " تسهر الإدارة دوما على تكيف مهامها وهياكلها مع احتياجات المواطنين، ويجب أن تضع تحت تصرف المواطنين خدمة جيدة"، كما أضافت الفقرة 3 من المادة 21 من المرسوم ذاته: " ويجب عليها...أن تطور أي إجراء ضروري لتتلاءم دوما مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير".

غير أن ما أشارت إليه النصوص أعلاه وإن كان له الأثر الإيجابي من الناحية النظرية، غير أنه ومن الناحية الميدانية فإنه لا يمكن تجسيد أي نظام تقني في دولة ما، إذا لم تصدر السلطات المختصة فيها التشريعات والتنظيمات التي تجيز تطبيقه، كما تضمن قواعدا وبشكل مفصل كفاءات وحدود ومجالات تطبيقه (بوغقال، 2020، صفحة 197)، وهو ما تم فعلا بالنسبة للدول التي طبقت نظام الإدارة الالكترونية في بلادها كالإمارات ومصر مثلا.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد لاحظنا نوعا في التراخي، إذ لا توجد إلا بعض النصوص القليلة كالمادة 323 مكرر 1 من القانون رقم: 05-10 المؤرخ في: 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، والتي ساوت بين الكتابة الالكترونية والكتابة الورقية، شريطة استيفاء الأولى للشروط التي تتمثل في التدليل على محرر الكتابة الذي تنسب له، وضرورة حفظها وفقا للمقاييس التقنية التي تضمن سلامتها (زروق، صفحة 264).

ضمن الإطار ذاته فقد نصت المادة 2/327 من القانون المدني على أنه: " يعتد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه"، وبالفعل فقد أصدر المشرع القانون رقم: 15-04 المؤرخ في: 01-02-2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين (القانون رقم: 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، 2015).

بالتالي، فإننا نعتقد أن كل هذه النصوص القانونية غير كافية لتنظيم العمل الإداري المنفرد إلكترونيا، وهو ما يعد أحد أهم التحديات التي تواجه القرار الإداري الإلكتروني في الجزائر.

3. تأثيرات الرقمنة على النظرية العامة للقرارات الإدارية

سيتم التطرق ضمن هذا الجزء البحثي إلى تأثيرات الرقمنة على أركان القرار الإداري ثم تأثيراتها على وسائل نفاذ القرار الإداري.

1.3 تأثيرات الرقمنة على أركان القرار الإداري:

للقرار الإداري الإلكتروني – مثل القرار الإداري التقليدي- خمسة أركان: السبب، الاختصاص، الشكل، الإجراءات والمحل والهدف فإذا أصاب أحد هذه الأركان عيب من العيوب وقع هذا القرار باطلا أي صار غير مشروع، وبالتالي لا ينتج أثره القانوني ويكون محلا للطعن فيه (عوايدي، 2003، صفحة 24).

غير أن التطور التكنولوجي الحديث قد جعل الحاسب الآلي يحل محل الموظف الإداري، مما قد يؤثر على بعض أركانه، وهو ما سنتناوله في ما يلي:

أ- أثر الرقمنة على ركن الاختصاص:

يعرف ركن الاختصاص بأنه: " الصلاحية التي تتمتع بها السلطة الإدارية لاتخاذ إجراء ما أو القيام بعمل من الأعمال القانونية" (ناصر، 1983، صفحة 360)، والسلطة الإدارية قد تكون ممثلة بشخص معين أو جهة معينة.

أما في نطاق الإدارة الإلكترونية، فالأمر قد يختلف إذ أصبح الحاسب الآلي شريك للموظف العام في إصدار القرار الإداري (محسن، صفحة 310)، لذلك اعتبر بعض الباحثين أن هذا الركن قد يتأثر بشكل كامل بالمعلوماتية الحديثة كما هو الحال بالنسبة للبرامج الالكترونية التي تعمل تلقائيا، إذ تحل محل الموظف العام في ممارسة بعض المهام، وقد أعطوا مثالا على ذلك منح الزيادات السنوية للموظفين بصفة آلية، وذلك بمجرد إدخال المعلومات الخاصة بهؤلاء الموظفين ضمن برنامج خاص، وفقا لما يعرف بأنظمة الأنظمة الالكترونية (مسعودي، 2015، صفحة 148).

غير أننا نعتقد أن دور الحاسب الآلي ومهما تعاظم لا يمكنه أن يحل محل رجل الإدارة، إذ أنه يأتي استجابة لأوامر رجل الإدارة ~~ومعبر عن إرادتها~~، وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين

مفهوم الحلول والاستعمال، فالحاسب الآلي لا يحل محل الإدارة في تأدية النشاط بقدر ما يمكنه اعتباره وسيلة جديدة بيدها (البداوي، 2020 مرجع سابق).

وفي كل الحالات يجب أن يتدخل المشرع بموجب نصوص قانونية تحدد القواعد التي تخضع لها هذه البرامج الالكترونية، حتى لا تتداخل الاختصاصات، لأن هذه الأخيرة هي من صميم الصلاحيات التشريعية.

ب- أثر الرقمنة على ركن الشكل والإجراءات

حسب القواعد العامة التي تحكم نظرية القرار الإداري، فإن هذا الأخير لا يخضع لشكليات أو إجراءات معينة، إلا إذا قرر المشرع إخضاعه لشكل وإجراءات محددة، عندها يصبح مصدر القرار ملزماً بإتباع ذلك الشكل وإلا كان قراره معيباً بعيب الشكل والإجراءات (السوليميين، الكساسبة، و الضلاعين، 2013، صفحة 1013)، فشكل القرار الإداري هو المظهر الخارجي الذي يتخذه هذا القرار كالكتابة، والإشارة إلى الأسانيد القانونية وذكر سببه (التسبيب)، الجهة التي اقترحته، التوقيع.

أما الإجراءات فيقصد بها مجموعة الخطوات التي يتطلبها القانون لإصدار هذا القرار، وقد تكون سابقة أو لاحقة لعملية الإصدار مثل طلب رأي لجان معينة.

وبظهور الحكومة الالكترونية ظهرت أشكال جديدة للقرار الإداري الالكتروني، حيث أصبحت القرارات الإدارية تتخذ في شكل سجلات الكترونية عن طريق ما يعرف بالوسيط الالكتروني المؤتمت، وقد قامت الدول التي سنت تشريعات خاصة بالإدارة الالكترونية بوضع تعريف لهذا الوسيط الالكتروني المؤتمت، كما وضعت شروط ينبغي أن يخضع لها.

كذلك يعتبر التوقيع الالكتروني من بين الأشكال الواجب توافرها في القرار الإداري الالكتروني، والتوقيع الالكتروني هو عبارة عن: " بيانات مكتوبة ومعالجة الكترونياً ترتبط بوثيقة الكترونية تسمح بتحديد وتأكيد هوية الموقع ومرافقته على المعلومات التي تتضمنها الوثيقة الالكترونية" (قهواجي و مطالي، 2018، صفحة 20).

أما بالنسبة للإجراءات فقد أصبحت بعضها تتم بواسطة الوسيط الإلكتروني المؤتمت، إذ أصبح الإعلان عن الوظائف الشاغرة يتم عبر شبكة الانترنت، وبإمكان الراغبين تقديم سيرتهم الذاتية ثم تجري المقابلة الكترونيا، ليتم أخيرا إعلامهم بالموافقة لتولي الوظيفة المعلن عنها.

2.3 تأثيرات الرقمنة على نفاذ القرار الإداري

يقصد بنفاذ القرار الإداري تاريخ سريان القرار الإداري، بمعنى تاريخ دخوله حيز التنفيذ، إذ تختلف بداية سريانه في مواجهة الإدارة عنها في مواجهة الأفراد المخاطبين به، فبالنسبة للإدارة مصدره القرار، فبمجرد صدور القرار وتوقيعه وتسجيله لديها يكون نافذا في مواجهتها، أي يلزم ان تتقيد بمضمونه، أما بالنسبة للأفراد فإن القرار الإداري لا ينتج آثاره القانونية في مواجهتهم إلا من تاريخ العلم به، والذي يكون بطريق النشر إذا كان القرار تنظيميا؛ أي يخاطب جماعة من الأشخاص بصفاتهم لا بذواتهم، ويكون عن طريق التبليغ الإلكتروني بالنسبة للقرارات الفردية التي تخاطب شخصا معينا أو مجموعة من الأشخاص محددين بذواتهم.

ويبدو أن تحديد تاريخ نفاذ القرار الإداري من الأهمية، بما كان حيث يعد بداية لاحتساب مواعيد الطعن الإداري والقضائي وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية (بعلي، 2005، صفحة 98)، لذلك سوف نتطرق لكل من النشر الإلكتروني والتبليغ الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

أ- النشر الإلكتروني للقرار الإداري

تقوم الإدارة بالنشر الإلكتروني بمختلف الوسائل المتاحة بهدف إيصال العلم بمضمون القرار إلى أصحاب الشأن، وذلك من خلال اللجوء إلى الموقع الإلكتروني المخصص لها ولنشر قراراتها بشكل سريع وأسهل، وتتيح هذه الخاصية ميزات من بينها وصول القرار الإداري والعلم به وسرعة انتشاره ليشمل أكبر عدد من الجمهور المخاطبين به (عمر، 2021، صفحة 16).

ويعرف النشر الإلكتروني بأنه: "عملية إجرائية ذات طابع برمجي تهدف لنقل العلم بالقرار الإداري إلى الجميع عبر الوسائل التي يوفرها الواقع الإلكتروني" (عمر، 2021، صفحة 17).

و تكون سلطة الإدارة مقيدة في مجال نشر قراراتها الإدارية في حالة ما إذا ألزمها المشرع بإتباع وسيلة معينة للنشر، بينما تكون سلطتها تقديرية في حالة غياب النص القانوني المتعلق بكيفية النشر، إذ باستطاعتها اختيار الوسيلة التي تناسبها بما يكفل إعلام الجمهور بتلك القرارات كالمصقات، الجرائد، الإذاعة، الانترنت (بعلي، 2005، صفحة 102).

ب- التبليغ الإلكتروني للقرار الإداري

يعرف الفقيه سليمان الطماوي التبليغ بأنه: "الطريقة التي تنقل بها الإدارة القرار إلى علم فرد بعينه أو أفرادا بذواتهم من الجمهور" (الطماوي، 2006، صفحة 506).

وعليه فالتبليغ هو إخطار المعنيين بالقرار عن طريق جهة الإدارة بمختلف الوسائل المتاحة، وغالبا ما تقوم الإدارة العامة بتبليغ قراراتها عن طريق المحضرين القضائيين أو بواسطة البريد المضمن أو توقيع المعني على مضمون القرار في سجل يودع بحوزتها، كما يمكنها الاتفاق مع أصحاب الشأن على أن يتم إعلامهم بقراراتها الكترونيا وعلى موقع البريد الذي يختارونه (العجارمة، و السلامات، 2013، صفحة 1028).

غير أن ثمة صعوبات تقنية قد ترافق عملية التبليغ الإلكتروني تتمثل في مدى يقينية وصول القرار الإداري إلى المخاطب به، ومدى حجية وسائل التبليغ الإلكتروني، والتي من بينها أنه قد تصل الرسالة الالكترونية مهمة وغير مفهومة، كما قد يتعرض النظام الاتصالي إلى القرصنة أو الفيروسات، أو بسبب عدم وجود حيز كاف للتخزين (مختاري، صفحة 07).

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع النظرية العامة للقرار الإداري في ظل المستجدات الالكترونية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات الآتية:

أ-النتائج

-القرار الإداري الالكتروني لا يختلف عن القرار العادي إلا من حيث الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل الكترونية كبديل عن الوسائل الورقية.

-لا يوجد نص قانوني صريح يجيز العمل بنظام القرار الإداري الالكتروني، لذلك فإن منظومتنا القانونية تفتقر إلى نظام قانوني ينظم العمل الإداري المنفرد إلكترونيا.

- أصبحت الرقمنة تؤثر على أركان القرار الإداري بشكل مباشر، فبالنسبة لركن الاختصاص أصبح الحاسب الآلي شريك للموظف العام في إصدار القرار الإداري، أما بالنسبة لركن الشكل والإجراءات، فقد تأثر بدوره بالنظام المعلوماتي، إذ أصبحت القرارات الإدارية تتخذ في شكل سجلات الكترونية عبر ما يعرف بالوسيط الالكتروني المؤتمت.

- بالنسبة لوسائل نفاذ القرار الإداري ظهرت صورا جديدة للتبليغ كالنشر الالكتروني والتبليغ الالكتروني.

غير أن كل تلك التأثيرات ستواجه إشكالات من الناحية العملية إذا لم يسارع المشرع بإصدار النصوص القانونية التي تجيز العمل بهذا النظام صراحة.

ب-الاقتراحات

-لابد من الإسراع بوضع قانون خاص يشمل جميع المعاملات الإلكترونية وينظم بشكل مفصل مجالات تطبيقه.

-يجب توفير كل الوسائل التي تساعد الإدارة على مواكبة التكنولوجيا وخاصة إعداد أشخاص مؤهلين يجيدون التعامل مع الأنترنت وبرامج الحاسوب بأنواعها.

-لابد من وضع نصوص تنظم بشكل دقيق وسائل النفاذ الإلكترونية المتعلقة بالنشر والتبليغ حتى يتسنى للأفراد كيفية التعامل مع هذه الوسائل.

-ضرورة التنسيق من أجل عقد دورات تحفيزية لنشر ثقافة التحول إلى الإدارة الإلكترونية والانفتاح والتوسيع من نطاق الخدمات الإلكترونية المتاحة.

5. الهوامش:

-مرسوم رقم 88-131 المنظم لعلاقة الإدارة المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن. (04 جويلية، 1988). 06 جويلية 1988 . الجريدة الرسمية.

-الزبيدي ناصر. (1983). سحب وإلغاء القرارات الإدارية في دولة الكويت-دراسة مقارنة-. الكويت.

-القانون رقم: 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. (2015). الجريدة الرسمية .

-أمانة قهواجي، و ليلي مطالي. (2018). الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر. مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون ، 20.

-رأفت رضوان. (2005). الحكومة الإلكترونية. مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، 29، 33.

-زينب عباس محسن. (بلا تاريخ). الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري. تم الاسترداد من <https://www.iasj.net/iasj/download/6c89ea2185f99cc5>

-سليمان محمد الطماوي. (2006). النظرية العامة للقرارات الإدارية-دراسة مقارنة-. القاهرة: دار الفكر العربي.

-صفاء محمود السويلمين، عبد الرؤوف احمد الكساسبة، و أحمد عارف الضالعين. (2013). عيب الشكل وأثره في القرار الإداري. مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون ، 1013.

- علي مختاري. (بلا تاريخ). المرفق العام الإلكتروني-الواقع والمأمول. مداخلة أقيمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: النظام القانون للمرفق العام الإلكتروني .
- عمار عوابدي. (2003). نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمر عبد الحفيظ أحمد عمر. (2021). وسائل نفاذ القرار الإداري الإلكتروني. مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية ، 16.
- فتيحة بوغقال. (2020). عمل المؤسسة القضائية في إطار الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1، كلية الحقوق: الجزائر.
- محمد البداوي. (2020). القرار الإداري الإلكتروني. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية (مجلة إلكترونية متوفرة على الرابط: revuamanara.com).
- محمد الصغير بعلي. (2005). القرارات الإدارية . الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- نبراس محمد جاسم الأحباني. (2018). أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة-دراسة مقارنة-. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- نوفان العقيل العجاردة، و ناصر عبد الحليم السلامات. (2013). نفاذ القرار الإداري الإلكتروني. مجلة دراسات ، 1028.
- هشام مسعودي. (2015). أركان القرار الإداري الإلكتروني. مجلة القانون ، 148.
- يوسف زروق. (بلا تاريخ). مكانة الكتابة الإلكترونية في الإثبات-دراسة مقارنة-. مجلة المعيار، 264.